

ص الكامل لمعاهدة التحالف الأردنية-البريطانية وملحقها

(المادة السادسة)

إذا نشأ خلاف يتعلق بتطبيق هذه المعاهدة أو تفسيرها ولم يوفق الفريقان الساميان المتعاقدان إلى تسوية هذا الخلاف بالمفاوضة المباشرة فيحال على محكمة العدل الدولية ما لم يتفق الفريقان على شكل آخر للتسوية.

(المادة السابعة)

تبرم هذه المعاهدة وتصبح نافذة عند تبادل وثائق الأبرام الذي سيتم في لندن بأسرع ما يمكن وتظل نافذة لمدة عشرين سنة من تاريخ تنفيذها وفي أي وقت كان بعد مرور خمسة عشرة سنة من تاريخ تنفيذ هذه المعاهدة سيقوم الفريقان الساميان المتعاقدان بناء على طلب أي منهما بالمفاوضة من أجل تعديلها على أساس ضمان استمرار الصفاة بين الفريقين الساميين المتعاقدين في الدفاع عن مصالحهما المشتركة وتخفيض مدة الخمسة عشرة سنة إذا تم عقد اتفاقات لنظام كامل للأمن وفقاً للمادة (٤٣) من ميثاق الأمم المتحدة قبل انقضاء هذه المدة.

وإذا لم تعدل هذه المعاهدة في ختام العشرين سنة تظل نافذة المفعول إلى حين انقضاء سنة واحدة بعد أن يقدم أحد الفريقين الساميين المتعاقدين للآخر بالطرق الدبلوماسية إخطاراً بالانتهاء.

وشهادة عما تقدم قد وقع المتدبرون المفوضون المذكورون أعلاه هذه المعاهدة وختموها باختامهم.

كتب هذه المعاهدة في عمان في اليوم الخامس عشر من شهر آذار سنة ١٩٤٨ في نسختين.

باللغتين العربية والانجليزية ويكون للنصين العربي والانجليزي عين المقام من الاعتبار.

الملحق

(المادة الأولى)

٢ - يعترف الفريقان الساميان المتعاقدان بأنهم من المصلحة المشتركة لكيهما أن يكون كل منهما في وضع يمكنه من القيام بالتزاماته وفق المادة الثالثة من المعاهدة.

ب - في حالة اشتباك أحد الفريقين الساميين المتعاقدين في حرب أو تعرضه لتهديد عدائي يقوم كل من الفريقين الساميين المتعاقدين بدعوة الفريق الآخر لجلب ما يلزم من قواه المسلحة بأنواعها إلى أراضيها أو أراضي التي تصرف بها ويقدم كل فريق للآخر جميع التسهيلات والمساعدات الممكنة بما في ذلك استعمال وسائل النقل وخطوط المواصلات بالمرور والمالية التي يتفق عليها.

ج - يقوم صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية - حسب الضرورة - بحراسة وصيانة وتحسين المطارات والموانئ والطرق وسبل المواصلات الأخرى في وعبر المملكة الأردنية الهاشمية كما تتطلب غاياته هذه المعاهدة وملحقها ويطلب مساعدة جلالته البريطانية إذا استدعى الأمر لهذه الغاية.

د - إلى أن يحين ذلك الوقت الذي يتفق فيه الفريقان الساميان المتعاقدان على أن حالة الأمن الدولية لا تجعل هذه الإجراءات ضرورية يدعو صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية صاحب الجلالة البريطانية لأن يحفظ بوحدات من قوات الطيران الملكية في مطاري عمان والمفرق ويقوم جلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية بتقديم التسهيلات اللازمة لأقامة وتأمين الوحدات المذكورة في هذه الفقرة بما في ذلك التسهيلات اللازمة لحزن الذخائر والتجهيزات وتأجير اية أرض لازمة لذلك.

(المادة الثانية)

مراعاة لمصالح الدفاع المشتركة بين الفريقين الساميين المتعاقدين تؤلف فور دخول هذه المعاهدة حيز التنفيذ هيئة استشارية مشتركة دائمة لتنسيق شؤون الدفاع بين حكومتى الفريقين الساميين المتعاقدين ضمن نطاق هذه المعاهدة. إن هذه الهيئة التي تعرف باسم هيئة الدفاع الأردني الانجليزي المشترك ستؤلف من ممثلين عسكريين ذوي اختصاص من كل من حكومتى الفريقين الساميين المتعاقدين بأعداد متساوية وتشمل أعمالها:

- وضع خطط متفق عليها للمصالح الاستراتيجية المشتركة بين البلدين.
- التشاور الفوري عند وقوع تهديد بالحرب.
- تنسيق التدابير على وجه يمكن قوات كلا الفريقين الساميين المتعاقدين من القيام بصداقتها وفقاً للعادة الثالثة من هذه المعاهدة وعلى الأخص الإجراءات المتعلقة بحراسة وصيانة وتحسين المطارات والموانئ وخطوط المواصلات المشار إليها في المادة (١) فقرة (ج) من هذا الملحق.
- التشاور فيما يتعلق بالتدريب واعداد التجهيزات.
- وسقوم هيئة الدفاع المشتركة بتقديم تقارير سنوية بهذا الصدد وتوصيات لكلا حكومتى الفريقين الساميين المتعاقدين.
- التدابير بشأن عمليات التدريب المشترك المشار إليها في المادة (٩) من هذا الملحق.
- البحث وعند الضرورة اعداد التراخي فيما يتعلق بوضع قوات جلالته البريطانية في مواقع في المملكة الأردنية الهاشمية غير التي ذكرت في المادة (١) فقرة (د) من هذا الملحق.

(المادة الثالثة)

يدفع صاحب الجلالة البريطانية إلى صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية جميع التكاليف التي قد تصحبها (البقية على الصفحة الثانية)

إدارة الخارجية وسلمهم نسخ المعاهدة الجديدة وأعلن بأنه لا يوجد هناك أي ملاحق سرية ولا رسائل أخرى التي تنشر فيما بعد. ونحن نشتر فيما يلي للمعاهدة بصها الكامل مع ملحقاتها:

المعاهدة

ح الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية.

أحب الجلالة ملك بريطانيا العظمى وارتلدة والملوك البريطانية فيما وراء البحار. ونحن بأصدق الرغبة لتكثير الصداقة والملاحة الودية القائمة بينهما وتثبيت هذه العلاقات على أسس ملائمة لتنمية هذه الصداقة.

وحيث أننا في عقد معاهدة تحالف جديدة لهذه الغايات ولتقوية ما يمكن كل منهما من المساهمة فيه عن ماون والمساعدة المتبادلة في سبل صيانة السلم والأمن الدوليين وفقاً لأحكام ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة. عينا متدبرين ومفوضين عنها وهم:

مستشارة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية.

حامل وسامي النهضة المزمع والاستقلال من الدرجة الأولى، رئيس الوزراء. حامل وسام الاستقلال من الدرجة الثانية، وزير الشؤون الخارجية.

مستشارة صاحب الجلالة ملك بريطانيا العظمى وارتلدة والملوك البريطانية فيما وراء البحار. حامل وسامي القديسين ميخائيل وجورج من رتبة رفيق وضابط في الأبراطورية البريطانية وحامل وسام الصليب الحربي. المفوض لصاحب الجلالة البريطانية في عمان.

من بعد أن عرضوا أوراق اعتماد الكاملة وجدوها صحيحة قد اتفقوا على ما يلي:

(المادة الأولى)

دسر وصداقة دائمان بين صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية وصاحب الجلالة البريطانية. نتم تحالف وتوثيق بين الفريقين الساميين المتعاقدين توطيداً لصداقتهم وتماهيها الودي وصلاتها الخمسة. يهد كل من الفريقين الساميين المتعاقدين أن لا يقف تجاه البلاد الأجنبية موقفاً لا يتفق وهذا التحالف أو مصالح الفريق الآخر.

(المادة الثانية)

لشا نزاع بين أي من الفريقين الساميين المتعاقدين ودولة ثالثة ونسج عنه وضع قد يؤدي إلى خطر قطع مع تلك الدولة بتشاور الفريقان الساميان المتعاقدان معاً للنظر في تسوية ذلك النزاع بالوسائل السلمية بحكم ميثاق الأمم المتحدة ولأية التزامات دولية أخرى يمكن تطبيقها على تلك الحالة.

(المادة الثالثة)

اشدك أحد الفريقين الساميين المتعاقدين في حرب رغم أحكام المادة الثانية في هذه المعاهدة فعلى الفريق المتعاقد الآخر أن يبادر فوراً إلى مساعدة كاجراء للدفاع الجماعي بشرط التقيد دائماً بأحكام المادة من هذه المعاهدة.

(المادة الرابعة)

ن في هذه المعاهدة ما يرمي إلى الإخلال أو غل بأي حال من الأحوال في الحقوق والالتزامات المترتبة أو تترتب على أي من الفريقين الساميين المتعاقدين وفقاً لميثاق الأمم المتحدة أو وفقاً لأية اتفاقيات دولية مرعية أو معاهدات.

(المادة الخامسة)

المعاهدة الحاضرة التي يكون الملحق جزءاً منها لها محل محل معاهدة التحالف الواقعة في لندن في ٢٢ آذار ١٩٤٦ ميلادية مع ملحقاتها وجميع الكتب والمذكرات التفسيرية أو غيرها مما تبذل في عام ١٩٤٦ معلقاً بذلك على أن تستمر المادة (٩) من المعاهدة المذكورة المتعلقة باتفاقية للتجارة والمؤسسات التجارية نافذة المفعول لنصوص والتعديلات الواردة في الرسائل المتبادلة في هذا اليوم.

فقرأ على الصفحة الثانية قرار مجلس الوزراء بشأن المعاهدة الجديدة وملحقها

معلومات خطيرة تحصل عليها الجزيرة عن مشروع الدولة الاتحادية في فلسطين العربي

روسيا « ستغرم اليهود على قبوله وسيمهد
السلطات البريطانية بان تتولى تطبيقه بالقوة
ومعنى ذلك بالقلم الصريح ان بريطانيا
ستؤجل انسحابها من فلسطين ريثما تنتهي
القيام بمهمتها في تطبيق المشروع .
وضع مدينة القدس
وقد اختلفت الآراء فيما اذا كان سيو
لمدينة القدس نظام دولي خاص أم أنها
الى هذه الدولة الاتحادية !

هل يقر العرب هذا المشروع ؟
ولا يعلم مدى استعداد العرب لقبول
المشروع على علاه . وما يدعوي عليه من ان
امهم سيحاولون تعديله جهد المستطاع .
وقد استطاع احد رأي شخصية عر
لامعة في هذا الموضوع فقال :
« ان مشروع السيد كميل شمعون مندر
لبنان بشأن انشاء دولة اتحادية في فلسطين
يقدم الى منظمة الامم باعتباره مشروعا
العرب بل قدمه ليناوي ، به الموافقة على التقب
هل تعقد هدنة في فلسطين

وقد عقدت اللجنة السياسية التابعة لها
الجامعة العربية جلستها الاولى في بيروت وعقد
عزام باشا وقد مثل فيها مصر احمد خنبة
وزير الخارجية كامل عبد الرحيم بك وك
الوزارة وعن العراق وزير خارجيتها السيد محمد
الباجي وعن سوريا السيد جميل مرهم
رئيس وزارتها ووزير خارجيتها وعن لبنان
رياض الصلح رئيس وزارتها ووزير خارجيتها
وعن المملكة السعودية الشيخ ابراهيم الفهد
وعن اليمن السيد المؤيد وعن المملكة الاردنية
الهاشمية السيد فرحان الشيلات وفي مقدمه
الموضوعات التي ستعالجها هذه اللجنة موضوع
عقد هدنة في فلسطين بين العرب واليهود
على المحال الحكومات الاجنبية في ليل
سكس . والمفهوم بان هذه الهدنة التي وعدت
الحكومات العربية الست المثلثة في منظمة الامم
المتحدة بان تبذل جهودها لاقرارها لا يمكن ان
تم اذا لم تكن الدول بمدونها نهائيا عن التقسم

ب - وتقدم الاسلحة والتجهيزات والذخائر والطائرات والمواد الحربية الأخرى الى قوات صاحب الج
ملك المملكة الاردنية الهاشمية .
٦ - يقوم صاحب الجلالة ملك المملكة الاردنية الهاشمية :
أ - بدفع نفقات التعليم والتجهيزات المشار اليها في الفقرة (٥) - (أ ب) أعلاه .
ب - وبالتأكد من ان اسلحة قواته وتجهيزاتها الرئيسية لا تختلف في النوع عن تلك التي تستعملها
جلالته البريطانية .
ج - وبارسال أي عدد من أفراد قواته المكونة من أجل التعليم في الخارج : الى المدارس
العسكرية والكليات ومراكز التدريب المختصة لقوات جلالته البريطانية .
(المادة السابعة)
يسمح صاحب الجلالة ملك المملكة الاردنية الهاشمية لسفن اسطول جلالته البريطانية بان تزور موانئ الملكة
الاردنية الهاشمية في أي وقت علي ان يعطى التبليغ بذلك الى حكومة المملكة الاردنية الهاشمية .

تلقينا من مراسلنا الخاص في بيروت
اليانبات التالية :
طراً تحول خطير على السياسة الدولية
بالنسبة لفلسطين بتناحية فشل مشروع التقسيم
وقد شعرت حكومة الولايات المتحدة بالهمن
المستحيل عليها ان تضمن لفلسطين ولليهود
اتسهم حياة الاستقرار والسلام اذا لم تول
مطالب العرب ما تستحقه من الاهتمام والرعاية
فقد تبين ان الذببة انجحت الى اعاده النظر في
مشروع انشاء دولة اتحادية في فلسطين وهو
المشروع الذي كان قدمه مندوب لبنان في منظمة
الامم المتحدة على اعتباره اساسا للبحث في
القضية مع العرب .

وقد ابرق دولة فارس الخوري بهذا
الصدد الى حكومته . فتقرر ان يعقد اجتماع
لجنة فلسطين التابعة للجامعة العربية في بيروت
لبحث هذا العرض الجديد وقد استدعي عزام
باشا من جده لهذا الغرض ويحضر اجتماعات
اللجنة المذكورة كما سيشارك بها ايضا معالي
وزير الخارجية المصرية ومعالي وزير الخارجية
العراقية وغيرهم من الشخصيات العربية الكبيرة .

اسس المشروع
وقد علمنا من اوتق المصادر ان المشروع
الذي يمرض على بساط البحث يشطوي على
انشاء ولايات يهودية وعربية في فلسطين تنضوي
كلها تحت راية واحدة ورأسها حكومة
مركزية تضم العرب واليهود بكافة اعدادهم المئوي
ويقال ان السلطات الاميركية تحسول
اقتناع العرب بقبول مئة الف مهاجر يهودي
منهم ٣٠ الف موجودين بطبيعة الحال في قبرص
على ان تمنح الهجرة بعد ذلك من مأبأ ومنع ايضا
بيع الاراضي . وتشغل كل ولاية بشؤونها
الادارية والثقافية والاقتصادية على ان تكون
مرتبطة مع بعضها بالمسائل العسكرية والمالية
والخارجية .

هل يقوم الانكليز بتنفيذ المشروع ؟
فاذا ما قر العرب هذا العرض الجديد
وتعهدوا بتنفيذه فإن الدول كلها « باستثناء

ب - وتقدم الاسلحة والتجهيزات والذخائر والطائرات والمواد الحربية الأخرى الى قوات صاحب الج
ملك المملكة الاردنية الهاشمية .
٦ - يقوم صاحب الجلالة ملك المملكة الاردنية الهاشمية :
أ - بدفع نفقات التعليم والتجهيزات المشار اليها في الفقرة (٥) - (أ ب) أعلاه .
ب - وبالتأكد من ان اسلحة قواته وتجهيزاتها الرئيسية لا تختلف في النوع عن تلك التي تستعملها
جلالته البريطانية .
ج - وبارسال أي عدد من أفراد قواته المكونة من أجل التعليم في الخارج : الى المدارس
العسكرية والكليات ومراكز التدريب المختصة لقوات جلالته البريطانية .
(المادة السابعة)
يسمح صاحب الجلالة ملك المملكة الاردنية الهاشمية لسفن اسطول جلالته البريطانية بان تزور موانئ الملكة
الاردنية الهاشمية في أي وقت علي ان يعطى التبليغ بذلك الى حكومة المملكة الاردنية الهاشمية .

خلاصة قرار مجلس الوزراء

بصدق توقيع المعاهدة الاردنية البريطانية المؤرخة ١٥ آذار ١٩٤٨

١ - ان المعاهدة الموقعة عليها الآن الفت الملحق السابق وجميع الكتب والمذكرات التفسيرية أو غيرها مما
تورد في عام ١٩٤٩ وكانت نصرة ذلك الملحق والمذكرات التفسيرية غير صالحة لأن تبقى معمولاً بها كما ان
بعض الكتب المتبادلة لا يمكن من التوافق استمرارها فضلاً عن ان مقدمة المعاهدة السابقة وكثيراً من موادها
قد طويت لتبدل الأوضاع وعدم الحاجة إليها .
٢ - ان مبدأ الدفاع الاجاملي الذي قامت على اساسه معاهدة سنة ١٩٤٩ مقتضى مذهبها الخاصة قد ظل نافذ
المفعول بمقتضى المادة الثالثة من المعاهدة الاخيرة غير ان الملحق السابق الذي كان يتضمن كيفية القيام بما يقتضيه
هذا الدفاع من التزامات قد استبدل بملحق آخر كفل سيادة البلاد وجعلها على قدم المساواة مع حليفها وفي حين
ان الملحق القديم بني على اساس جواز اقامة القوات المسلحة البريطانية بانواعها في اراضي المملكة الاردنية وفي وقت
السلام وعلى منح حقوق لا يحددها واحدة وفرض التزامات على الجهة الأخرى دون النظر الى التساوي في الحقوق
والواجبات فان الملحق الجديد انصهر على دعوة الخليفة للاحتفاظ بوحدة من قوات الطيران الملكية في مطارين
حسب هما مطار عمان والمفرق وذلك الى أن لا تجعل حالة الأمن الدولية هذه الاجراءات ضرورية وقد كفل
ايضا التساوي بين الفريقين الساميين المتعاقدين في كل الحقوق والالتزامات في زمن السلم وفي اوقات الحرب .
وبما كان الملحق القديم يجعل من القوات الاردنية في حالة وقوع حرب قوى تامة لاجراءات الفريق الآخر
ومقرراته فان الملحق الجديد ضمن اشتراك مدلين عسكريين اردنيين في جميع الاجراءات والقرارات مع عدد مماثل
لهم من الممثلين العسكريين البريطانيين فضلاً عن ان للقرارات استشارية ومتوفرة على قبول كل من الحكومتين
٣ - ان المادة الرابعة تنص على ان هذه المعاهدة لا تحل بأي حال من الاحوال في الحقوق والالتزامات المترتبة
على المملكة الاردنية الهاشمية او التي قد تترتب وفقاً لميثاق الامم المتحدة او وفقاً لاية اتفاقيات دولية مرعية او
عقود وزيادة لا يوضح ومنعاً لأي التباس فان كتاباً قد تورد بين رئيس الوزراء والوزير البريطاني للمقوض
يضمن ان ميثاق جامعة الدول العربية يدخل ضمن الاتفاقيات الدولية المرعية المشار اليها في تلك المادة وان حكومة
المملكة الاردنية الهاشمية تلتزم عليه في هذا الصدد اهمية خاصة وقد صدر مفهومها هذا في توضيح ان اية التزامات نصت
عليها المعاهدة لا تؤثر على ما نص عليه ميثاق جامعة الدول العربية بوجه من الوجوه ولا تغل بواجبات المترتبة بمقتضاها
٤ - ان المعاهدة الحالية ومنهجها - اساساً الملحق - بحسن وضع المملكة الاردنية الهاشمية تحسبنا بيننا
وزياداً الاعترافات التي كانت تبدي في اوساط هيئة الامم المتحدة من ناحية استقلالها وسيادتها والذهاب
الى انها بلاد محبة وبجملتها في وضع مساو لوضع الدول الاخرى بالنسبة للتحالف الضامن لحقوق السيادة
والكامل مصالح المتحالفين المشتركة دون اي اساس باستقلال اي منها .
٥ - ان مدة العمل بالمعاهدة الجديدة هي عشرون عاماً ويمكن المفاوضة في التعديل بعد مدة خمس عشرة سنة
كما يجوز خفض هذه المدة الاخيرة اذا تم عقد اتفاقات لنظام كامل للأمن وفق ميثاق الامم المتحدة قبل انقضاء
هذه المدة أما المعاهدة السابقة التي عقدت بعد الميثاق المذكور فكانت مدتها خمساً وعشرين سنة ولم ينص على التعديل
إلا في الملحق الذي تضمن امكان التشاور لأدخال أي تعديلات في نصوصه يكون القصد منها جعل فعاليتها أوفى
من أجل أغراضه .

(تسمية ملحق المعاهدة الجديدة)

حكومة المملكة الاردنية الهاشمية فيما يتعلق بتقديم التسهيلات وفقاً للفقرتين (ج) و (د) من المادة الأولى من
هذا الملحق ويقوم بأصلاح أي ضرر ينشأ عن أعمال أفراد قوات جلالته البريطانية المسلحة أو بدفع تعويضاً
عنها ما عدا الأضرار الناجمة عن العمليات العسكرية المتخذة بمقتضى المادة (٣) من هذه المعاهدة .

(المادة الرابعة)

بوافق صاحب الجلالة ملك المملكة الاردنية الهاشمية على ان يسدي عند الطلب جميع التسهيلات الضرورية لمرور
قوات صاحب الجلالة البريطانية عبر المملكة الاردنية الهاشمية مع مؤناتها وتجهيزاتها بين الشروط المالية المنطبقة
على قوات جلالته ملك المملكة الاردنية الهاشمية .

(المادة الخامسة)

إلى ان يتم عقد اتفاقية بين الفريقين الساميين المتعاقدين على توضيح تفاصيل الحصانة المالية والقضائية لأفراد
قوات جلالته البريطانية في المملكة الاردنية الهاشمية يظل هؤلاء متمتعين بالحصانة الممنوحة لهم في الوقت الحاضر
على ان تشمل الاشتراط بأنه وفقاً للعقود الميثاقية في القانون الدولي التي تنظم حصانة الحكام والدول ذات السيادة
سوف لا يطلب من جلالته البريطانية أن يدفع أية ضريبة اردنية عن الأموال غير المنقولة الموقرة له أو التي
يملكها أو عن أمواله المنقولة بما في ذلك الرسوم الجمركية على البضائع التي تستورد أو تصدر من قبل جلالته أو
بأنشطة عنه .

إلى الامتيازات والامتيازات التي تعطي لوحدها وافراد قوات صاحب الجلالة ملك المملكة الاردنية الهاشمية
التي تزور أو تقم في الممتلكات البريطانية سوف توضح في اتفاقيات مشابهة على أسس متبادلة .

(المادة السادسة)

لكي تتمكن القوات المسلحة من الفريقين الساميين المتعاقدين من الوصول الى الحد الضروري من الاتفاقات في
التعاون فيما بينهما وبالنسبة الى الرغبة في توحيد التدريب بأساليب بين القوات الاردنية والبريطانية فإنه :
١ - يتقدم صاحب الجلالة البريطانية الف ذلات اللازمة في المملكة المتحدة وفي أية مدينة بريطانية أو
محمية تدار من قبل حكومة المملكة المتحدة من أجل تدريب القوات المسلحة لصاحب الجلالة ملك
المملكة الاردنية الهاشمية .

٢ - يقدم جلالته اردنية فوجاً وحدات غاملة من قواته المسلحة لتقوم في عمليات التدريب المشترك مع قوات
صاحب الجلالة ملك المملكة الاردنية الهاشمية لفترة كافية في كل سنة .

٣ - ياتي صاحب الجلالة ملك المملكة الاردنية الهاشمية على ان يقدم التسهيلات في المملكة الاردنية الهاشمية
لأفراد القوات المشتركة المذكورة .

٤ - يتقدم صاحب الجلالة البريطانية بما يطلب منه ذلك أية أفراد من القوات البريطانية لتقوم خدماتهم لضمان
الكفاءة في الوحدات العسكرية من قوات صاحب الجلالة ملك المملكة الاردنية الهاشمية .

٥ - يقرر صاحب الجلالة البريطانية :
أ - بتقديم جميع التسهيلات الممكنة لصاحب الجلالة ملك المملكة الاردنية الهاشمية من أجل تعليم الضباط
الاردنيين تماماً حرياً في المدارس المختصة لقوات جلالته البريطانية .